الأمم المتحدة

A

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.157/22
12 July 1993
ARABIC
Original:FRENCH

المؤتمر العالمي لحقوق الانسان
فيينا ، ١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح المؤتمر العالمي لحقوق الانسان

GE.93-14237
HRV1

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح
المؤتمر العالمي لحقوق الانسان
فيينا ، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣

أصحاب السعادة ،

سيداتي وسادتي ،

ان المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي يفتتح اليوم في فيينا يشكل لحظة من لحظات التاريخ النادرة والبالغة الاهمية التي تجد فيها مجموعة الدول نفسها محط أنظار العالم!

انها أنظار المليارات من الرجال والنساء الذين يتطلعون الى تبين ما يعبر عن اهتماماتهم في المناقشات التي ستدور بيننا وفي القرارات التي سنتخذها نيابة عنهم . وهي أنظار النساء والرجال الذين يعانون في هذه اللحظة بالذات معاناة جسدية وروحية بسبب عدم الاعتراف بكرامتهم البشرية أو بسبب اهدار هذه الكرامة . وهي ، في هذه الفترة الحاسمة التي نجتمع فيها ، نظرة التاريخ أيضا!

ففي عام ١٩٨٩ ، عندما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الأمين العام استشارة الحكومات والمؤسسات المعنية حول استصواب الدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لحقوق الانسان ، برهنت بالفعل على أن لها حدسا قويا .

وقبل ذلك بشهرين كان حائط برلين قد انهار وانهارت معه صورة معينة كانت تمثل العالم . ومن ثم ، بدأت آفاق جديدة . وأخذت شعوب بأسرها تنطق باسم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان . وما تحلت به هذه الشعوب من تصميم ونكران للذات وما بذلته من تضحيات أحيانا شهد ولم يزل يشهد على ارادتها وضع حد للتغريب والاستبداد .

على هذا النحو ، تم التحضير لمؤتمر اليوم في كنف تسارع هائل لأحداث التاريخ .

ولا ينبغي النظر الى تسارع الأحداث هذا على أنه محض مصادفة أو اتفاق . اذ أنه عندما يشهد العالم تحولا وعندما تتلاشى نواحي التيقن

وتختلط على المرء الرؤية يتم في الكثير من الأحيان اللجوء الى الثوابت الأساسية ويلح البحث عن القيم الخلقية وتتحتم ارادة فهم الانسان لذاته .

لذلك فان من الطبيعي أن يشعر المجتمع الدولي اليوم بالحاجة الى التركيز على قيمه وأن يتساءل ، وهو يتأمل في تاريخه ، عن مكونات هويته أي عن انسانيته فيحمي بذلك نفسه من خلال حمايته للانسان . وأهداف المؤتمر تعكس بأمانة الأسئلة الحاسمة التالية:

- ما مدى التقدم الذي أحرز في ميدان حقوق الانسان منذ الاعلان العالمي لعام ١٩٤٨؟
- ما هي العقبات التي تواجه وكيف يمكن تذليلها ؟
- كيف يتم تعزيز تطبيق الصكوك المتصلة بحقوق الانسان؟
- ما مدى فعالية الطرق والاليات التي أنشأتها الأمم المتحدة؟
- ما هي الموارد المالية الواجب أن ترصد لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان ؟
- وما هي ، من المنظور المتعمق ، الراوبط القائمة بين الأهداف التي تتوخاها المنظمة وحقوق الانسان ، ولا سيما الرابطة بين التنمية والديمقراطية والتمتع العالمي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ؟

*

هذه الأسئلة تطرح على الصعيد العالمي ولكن ليست لها اجابة مفردة . فعلى حين أن حقوق الانسان مشتركة بين جميع أفراد المجتمع الدولي وكل عضو فيه يرى أنه معني بطبيعة هذه الحقوق فان لكل حقبة ثقافية مساهمتها الخاصة بها في أعمالها . وفي هذا الصدد لا بد من التعبير عن العرفان للدول الأعضاء التي ذكرت على الصعيد الاقليمي بحقيقة كهذه .

بيد أن هذا التذكير لا بد من أن يكون مصدرا للتفكير الايجابي لا لسوء التفاهم العقيم .

والواقع أن حقوق الانسان عندما ينظر اليها من المنظور العالمي تضعنا أمام جدلية تشكل تحديا كبيرا الا وهي جدلية الهوية والغيرية ، أي جدلية "الانا" و"الغير" . وهذه المفاهيم تكشف لنا بجلاء أننا متماثلون ومختلفون في آن واحد .

على هذا النحو ، فان حقوق الانسان التي نعلنها ونسعى لضمانها لا يمكن أن تتحقق الا من خلال تجاوز الذات وهذا لا يتأتى الا ببذل جهد واع للكشف عن الجوهر الذي نشترك فيه بغض النظر عن الفجوات الظاهرة التي تفصل بيننا واختلافاتنا الحالية والحواجز الايديولوجية والثقافية .

وبايجاز ، فان ما أريد أن أعلنه على الملأ هو أن حقوق الانسان التي سنتناولها بالمناقشة هنا في فيينا ليست هي أصغر قاسم مشترك بين الأمم كافة بل هي ما يمكن أن أصفه "بالمقوم الانساني الذي لا يمكن الاختصار منه" أي خلاصة القيم التي بها نؤكد مجتمعين أننا مجموعة بشرية واحدة !

انني لا أبغي الغض من شأن المهمة التي تنتظرنا ، ومع ذلك ليس الأوان ، في مجال كهذا ، أوان بحث عن حلول وسط حذرة أو تسويات تقريبية ، واكتفاء باصدار اعلانات ملطفة أو حشر لأنفسنا في مشاجرات كلامية وهو الأسوأ . بل يتوجب علينا ، على العكس من ذلك ، أن نرقى بأنفسنا الى مستوى مفهوم حقوق الانسان الذي يجعلها حقوقا عالمية حقا !

وهنا مكمن الصعوبة التي تكتنف مهمتنا ؛ ان هذا هو مجال عملنا حيث أن الحكم سيكون في المستقبل رهنا بنتائج هذا المؤتمر .

ولكفالة أفضل الظروف للمناقشات التي سنجريها وللاهتداء الى سبيل لذلك لا بد لنا من التسليم بأن حقوق الانسان تقودنا الى عالم متشعب لأن هذه الحقوق هي في آن واحد محك وخلاصة ناتجة عن عملية تاريخية طويلة الأمد :

- هي محك بسبب أنها تشكل اللغة المشتركة بين الانسانية جمعاء وبفضلها يمكن للشعوب كافة ، في الآن ذاته ، أن تفهم غيرها من الشعوب وأن تدون تاريخها . وهي ، أي

حقوق الانسان ، بحكم التعريف ، المعيار النهائي لكل سياسة .

- وحقوق الانسان ، باعتبارها خلاصة تاريخية ، حقوق في حركة مستديمة اساسا . اعني بذلك ان هذه الحقوق ذات طبيعة مزدوجة تملي اوامر لا تقبل التغيير وتعبر عن حقبة من حقب التطور التاريخي ومن ثم فحقوق الانسان مطلقة ومحددة في ان معا .

*

انني حين استهللت كلمتي باطلاق هذه التاكيدات المبدئية التي تجعل كلامي يتسم ، استنتاجا ، بطابع تجريدي فذلك لانني مقتنع بان جميع المسائل التي سندعى الى بحثها في الأيام المقبلة ، بما فيها المسائل ذات الطابع الفني البارز ، لا يمكن الظفر لها بحلول ملائمة الا اذا وضعنا نصب أعيننا التضارب الجدلي بين الشامل والمحدد وبين الهوية والاختلاف .

ومما يضفي مزيدا من الالحاح على مهمتنا أن العالم بأسره مدعو ، بفضل تطور ادوات الاتصال ، الى الشهادة كل يوم على ما يتحقق من تمتع حر بحقوق الانسان او ما يحدث من انتهاك لها .

ولا يمر يوم واحد دون رؤية مشهد من مشاهد الحرب او المجاعة او الاعتقال التعسفي او التعذيب او الاغتصاب او القتل او الطرد أو التشريد او التطهير العرقي . ولا يمر يوم واحد كذلك دون ان تاتينا تقارير عن انتهاكات الحقوق الأساسية . ثم لا يمر يوم واحد دون أن يذكرنا بالعنصرية وجرائمها وبالتعصب وما يولده من التجاوزات وبالتخلف ومساوئه!

وازاء ما نشهده من معاناة وموت هؤلاء الرجال والنساء والأطفال يفرض واقع نفسه بوطأة تزايد ثقلها الآن اكثر من اي وقت مضى ، وهو اننا جميعا متشابهون ، ومع ذلك فان التاريخ يعاملنا كما لو كنا مختلفين ويقيم بيننا حواجز شتى ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ...

صحيح اننا تعلمنا ان التباينات يمكن ان تكون ، في حد ذاتها ، موضع احترام ومصادر للاثراء المتبادل . ولكن ، عندما تترجم هذه التباينات الى اوجه واضحة من عدم المساواة ، فاننا نعيشها ونشعر بها على انها حالات ظلم واجحاف .

وهذا الشعور سائد اليوم لدى جميع الشعوب والامم . وهو يدل على ان الضمير الانساني حقق تقدما لا يمكن انكاره .

وهذا جانب يستحق ابرازه ، خاصة وان الانتقال من ملاحظة اوجه عدم المساواة الى الثورة على الظلم والاجحاف لم يكن ليحدث إلا بالتأكيد العالمي على مفهوم حقوق الانسان . وهذا المفهوم هو الذي يسمح لنا ، في نهاية المطاف ، بالانتقال من المجال الاخلاقي الى المجال القانوني ، وتحديد مقاييس للقيم ومعايير قانونية للانشطة الانسانية .

*

ولكن ، ينبغي لنا ألا نركن الى الأوهام ! ذلك أن سلم المقاييس والمعايير هذا ، نظرا لكونه اساسا للحكم على الامور ، هو في الوقت نفسه اداة من ادوات السلطة . ولا شك في ان هذا هو السبب الذي تسعى من اجله الدول ، في كثير من الاحيان وبوسائل متنوعة ، الى مصادرة حقوق الانسان لصالحها ، الى الدرجة التي تستخدمها فيها كاداة من ادوات سياستها الوطنية . فالامر الذي لا يخفى علينا جميعا هو ان حقوق الانسان تخضع لمحاولات دائمة للسيطرة عليها وتبديل اتجاهها من جانب بعض الدول .

والمفهوم ، بقولي هذا ، انني لا اعني اي عضو في المجتمع الدولي على وجه التحديد . وما اريده هو مجرد التأكيد على ان حقوق الانسان هي ، في صيغتها ذاتها ، تعبير عن علاقة تحكمها القوة .

ولنكن جميعا مقتنعين بهذه الحقيقة ! إن حقوق الانسان ترتبط ارتباطا وثيقا بالاسلوب الذي تنظر به اليها الدول ، اي باسلوب حكم الدول لشعوبها ؛ وبعبارة اخرى ، بقدر ما يوفره نظامها السياسي من ديمقراطية .

*

واذا وضعنا نصب أعيننا هذه المشاكل في مجملها ، فإنني متأكد من أننا سنتجنب الخطر المزدوج الذي يترقبنا في مستهل هذا المؤتمر: خطر الاستخفاف والتعالي ، الذي لا يرى في البعد الدولي لحقوق الانسان إلا التغطية الايديولوجية للسياسة النفعية للدول ؛ وخطر السذاجة التي تدفع الى النظر الى حقوق الانسان على أنها تعبير عن قيم متبادلة على الصعيد العالمي يتطلع الى تحقيقها ، بطبيعة الحال ، جميع أعضاء المجتمع الدولي .

ويجب أن يظل هذا الاعتبار ماثلا في أذهاننا طوال مداولاتنا ، كيما نستلهم منه الجرأة في مقترحاتنا والحزم في تطبيق مبادئنا ، على حد سواء .

ومن هذا المنظور ، أود أن أعرب على الملأ عن أمل ، وهو أن يكون هذا المؤتمر في مستوى الموضوع الذي نبحثه هنا ، وأن ينعقد في ظل متطلب ذي ثلاث شعب يمكن أن أسميه "حتميات مؤتمر فيينا الثلاث" وهي العالمية ، والضمانات ، وتحقيق الديمقراطية .

- تأتي في المقام الأول حتمية العالمية . فلا شك في أن حقوق الانسان هي من نتاج التاريخ . وبهذه الصفة ، يلزم أن تكون متسقة مع التاريخ ومتطورة مع تطوره ، وأن تكون بمثابة المرآة التي تتعرف فيها شتى الشعوب والأمم على صورتها . بيد أن هذا الاتساق بين الحقوق وتطور التاريخ يجب ألا يغير من جوهر هذه الحقوق ذاته ، ألا وهو عالميتها .

- وتأتي في المرتبة الثانية ، حتمية الضمانات . اننا نرى كل يوم كيف أن حقوق الانسان ، ومنظمة الأمم المتحدة نفسها ، تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام الدولي ، اذا ظلت الاعلانات والعهود والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي نضعها لحماية حقوق الانسان حبرا على ورق أو اذا تعرضت لانتهاكات مستمرة ؛ أي ، باختصار ، اذا لم تحظ بآليات واجراءات فعالة لتوفير الضمانات والحماية والجزاء .

- وتأتي ، في النهاية حتمية تحقيق الديمقراطية . ويتعلق الأمر هنا ، في رأيي ، بالقضية الأساسية في نهاية هذا القرن . ذلك أن الديمقراطية ، داخل الدول وداخل مجتمع الدول ، هي وحدها الضامن الحقيقي لحقوق الانسان . فمن خلال الديمقراطية ، يتم التوفيق بين

الحقوق الفردية والحقوق الجماعية ، وبين حقوق الشعوب وحقوق الاشخاص . ومن خلال الديمقراطية ، تتوافق حقوق الدول مع حقوق مجتمع الدول .

وهذه الحتميات الثلاث - العالمية والضمانات وتحقيق الديمقراطية - هي التي أود أن أطرحها عليكم للتمعن فيها .

*

* *

وستكون حتمية العالمية حاضرة ، بالتأكيد ، في كل مناقشاتنا . كيف لا ، والعالمية صفة متأصلة في حقوق الانسان . والميثاق يعبر عن ذلك بشكل قاطع حين يؤكد في المادة ٥٥ أن الأمم المتحدة ستعمل على تعزيز "الاحترام العالمي والفعلي لحقوق الانسان وتمتع الجميع بالحريات الأساسية دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين" . وان عنوان اعلان عام ١٩٤٨ ذاته - العالمي ، وليس الدولي ! - لهو أكبر تأكيد لهذا الاتجاه .

بيد أن هذا وحده لا يكفي ، بل ينبغي أيضا أن يكون مفهوم العالمية واضحا ومقبولا لدى الجميع . ولنا أن نتخيل مدى التناقض الذي نقع فيه فيما لو أصبحت حتمية العالمية - التي هي أساس تصورنا المشترك لحقوق الانسان - مصدرا لسوء التفاهم فيما بيننا .

ولذلك ، يجب التأكيد بشكل واضح وقاطع ، على أن العالمية لا تنشأ بمرسوم ، وعلى أنها ليست تعبيرا عن الهيمنة الايديولوجية لمجموعة من الدول على بقية دول العالم .

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة مهيأة ، بحكم طبيعتها وتشكيلها ، لأن تعبر أفضل تعبير عن فكرة العالمية هذه . وتجدر الاشادة بالجهود التي تبذلها منذ قرابة نصف قرن لوضع المعايير في مجال حقوق الانسان .

وبمرور الوقت ، تزايدت دقة تحديد مجالات الحماية : قمع الابادة الجماعية ، والغاء الرق ، ومناهضة التعذيب ، والقضاء على جميع أشكال التمييز القائم على أساس العرق أو الجنس ، أو الدين أو المعتقد .

ومن ناحية أخرى ، ازداد وضوح التعريف الذي يحدد المقصودين بالحقوق: حق الشعوب ، وحماية اللاجئين وعديمي الجنسية والنساء والأطفال والمعوقين والمصابين بأمراض عقلية ، وحماية السجناء ، وضحايا الاختفاء القسري ، وحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم ، وحماية السكان الأصليين . وفي هذا الصدد ، يجدر الثناء على الجهود التي تبذلها الجمعية العامة لتعد ، في اطار الأنشطة الخاصة بالسنة الدولية للسكان الأصليين ، اعلانا عالميا سيجري النظر فيه في الخريف القادم .

*

ان ما قامت بوضعه الجمعية العامة للأمم المتحدة من معايير يعتبر اليوم ملكنا المشترك . وهو يتضمن ما يفي بحاجة جميع الدول والشعوب والثقافات . ذلك أن العالمية التي تؤكد عليها هي بالفعل عالمية المجتمع الدولي في مجمله .

واليوم حين نعكف - في مناسبة طيبة يتيحها لنا المؤتمر العالمي لحقوق الانسان - على دراسة طبيعة هذه النصوص ، نجد من اللافت للانتباه ، ومن دواعي الفخر المشروع ، ما بذلته الجمعية العامة من جهود دائبة لتعميق مفهوم العالمية ذاته .

ولئن كان قد ساد في البداية مفهوم عام وتجريدي لحقوق الانسان ، نابع من القيم التحررية - حسبما يدل على ذلك نص الاعلان العالمي لعام ١٩٤٨ - فإن إسهام الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث قد سمح بتوسيع نطاق هذه الرؤية الأصلية . ويشهد على توسيع هذا النطاق العهدان الدوليان لعام ١٩٦٦ . ذلك أنهما يسمحان لنا بأمر يجدر تكرار ذكره بقوة في هذا المقام ، وهو التأكيد على أن الحقوق المدنية والسياسية ، من جانب ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من جانب آخر ، تحتل نفس المستوى من الأهمية والكرامة .

بيد أن كلنا يعرف أن الجمعية العامة قد ذهبت الى أبعد من ذلك في تعميق تفكيرها بشأن العالمية حين وضعت بعد مجموعة الحقوق الجماعية ما أود أن أسميه حقوق التضامن ، وهي حقوق تحيلنا الى مفهوم عالمية مرتقبة ، تقتضي تضافر الجهود من جانب كل الفاعلين الاجتماعيين سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي . وبعد

أن كرس الميثاق ، ابتداء من مادته الأولى ، حق الشعوب في تقرير المصير ، أعلنت الجمعية العامة عن "الحق في البيئة" ، و"الحق في السلام" ، و"الحق في الأمن الغذائي" ، و"الحق في ملكية تراث الانسانية المشترك" ، وبصفة خاصة "الحق في التنمية" !

ويبدو لي أن هذا الحق الأخير هو دعوة خاصة الى تفهم الطابع العصري لمفهوم العالمية . وقد قطعت الجمعية العامة شوطا بعيدا في هذا الطريق عندما أكدت ، منذ عام ١٩٧٩ ، أن "الحق في التنمية هو حق من حقوق الانسان" وأن "المساواة في فرص التنمية هي حق من حقوق الأمم وحقوق الدول التي تشكل هذه الأمم" .

وبشكل أوضح ، اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ اعلان الحق في التنمية الذي أكدت فيه على أن "الانسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية ولذلك فانه ينبغي أن يكون المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها" . وفي نفس النص ، أكدت على الالتزامات المتلازمة التي يرتبها هذا الحق على الدول: واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية ، ووضع سياسات انمائية دولية ؛ وكذلك ، على الصعيد الوطني ، واجب الدول في أن تضمن للمواطنين "امكانية الوصول الى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والاسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل" .

ويبدو لي أن تعميق مفهوم العالمية ماض في الطريق الصحيح ، وأنه يجب المضي في هذا السبيل .

والواقع أنه ينبغي لنا أن ندرك تماما أن الخلافات الأيديولوجية ونواحي عدم التكافؤ الاقتصادي ، على الرغم من أنها تشكل واقع مجتمعنا الدولي الراهن ، فلا يجوز أن تشكل عقبات أمام عالمية حقوق الانسان .

وفي الوقت الحاضر ، يبدو لي أن الضرورة الملحة لا تتمثل في تعريف حقوق جديدة بقدر ما تتمثل في حث الدول على اعتماد النصوص الموجودة وتطبيقها فعلا !

وتوجد ، في هذا المجال الأساسي ، تباينات شديدة ، حافلة بالدلالات ، ويجدر تصحيحها .

ويحظى عدد من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان ، المودعة لدى الأمم المتحدة ، بنسبة مئوية كبيرة من التصديقات . من ذلك أن ١٣٥ دولة قد صادقت ، عشية المؤتمر ، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ؛ وصدقت ١١٠ دول على اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها ؛ وفيما يتعلق بالعهدين الدوليين ، صدقت ١٢١ دولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وصدقت ١١٨ دولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ ومن ناحية أخرى صدقت ١٢٣ دولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ؛ وأخيرا ، صدقت ١٣٨ دولة على اتفاقية حقوق الطفل .

وفي المقابل ، يعتبر مستوى التصديق على اتفاقيات أخرى غير كاف على الاطلاق . ففي الوقت الحاضر ، لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة سوى ٧٣ دولة ؛ ولم تصدق على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في مجال الرياضة سوى ٥٥ دولة ؛ أما البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والهادف الى الغاء عقوبة الاعدام ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، فلم تصدق عليه سوى ١٧ دولة . ولم تحظ الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الا بتصديق دولة واحدة .

وبوصفي أمينا عاما للأمم المتحدة ، لا يسعني الا أن أحث الدول بقوة على التصديق على جميع الصكوك القانونية الخاصة بحقوق الانسان . ولهذا الغرض ، أعتزم اجراء حوار مع الدول الأعضاء للتعرف على العقبات التي تحول دون التصديق ، ومحاولة تذليلها .

ومن ناحية أخرى ، فانني مقتنع بالدور المفيد الذي يجب أن تضطلع به المنظمات الاقليمية في زيادة ادراك الدول لهذه المشكلة . فالعمل الاقليمي لصالح حقوق الانسان لا يتعارض على الاطلاق مع الجهود التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي ، بل إنه يعززها .

وقد تبين لي ، من الأعمال التي أنجزت مؤخرا على الصعيد الاقليمي ، أن ثمة اهتماما بالالتزام المستمر بمفهوم العالمية أيا

كانت المشاكل الخطيرة التي يمكن أن يطرحها هذا المفهوم أو الاسئلة المشروعة التي يمكن أن يثيرها .

وتوجد صكوك مهمة في أمريكا اللاتينية من قبيل الاعلان الأمريكي لحقوق الانسان ، لعام ١٩٤٨ ، ولجنة عام ١٩٦٠ ، وأخيرا ، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان لعام ١٩٦٩ ، السارية حاليا .

كما توجد صكوك مهمة في أوروبا منها بخاصة اتفاقية روما لعام ١٩٥٠ ، التي أعدت في اطار مجلس أوروبا ، أو الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام ١٩٦١ .

وتوجد صكوك مهمة في أفريقيا : واقصد على وجه الخصوص الميثاق الأفريقي لحقوق الانسان والشعوب ، الذي اعتمده مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٨١ والذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٦ .

ويجب أن تتضافر هذه الأجهزة على النحو الفعال من أجل حماية حقوق الانسان ، ولا سيما حين يكون بوسعها انشاء آليات ووضع اجراءات للضمانات .

*

* *

ويجب أن تشكل حتمية الضمانات ، في الواقع ، الاهتمام الثاني لمؤتمرنا . اذ ما قيمة حقوق الانسان إن لم تدعمها آليات وهياكل تعمل على ضمان فعاليتها ، على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي على حد سواء ؟ وهنا أيضا ، يجدر القول إنه لا ينبغي لمؤتمر فيينا أن ينساق وراء المناقشات البعيدة عن المواضيع الأساسية ولا وراء المجادلات العقيمة . ولتجنب هذه وتلك ، يجب العودة الى جوهر حقوق الانسان في المجتمع الدولي ، والى الطابع الذي تختص به .

وقد أذهب الى القول بأن حقوق الانسان ، بطبيعتها تلغي الفرق التقليدي بين النظام الوطني والنظام الدولي . ولذلك ، يقتضي الأمر ألا ينظر اليها لا من زاوية السيادة المطلقة ، ولا من زاوية التدخل السياسي . بل يجب ، على العكس من ذلك ، ادراك أن حقوق الانسان تنطوي على التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية .

وفي هذا السياق ، ينبغي أن تكون الدولة أحسن كفيل لحقوق الانسان . فالدولة هي التي ينبغي أن يفوض اليها المجتمع الدولي ، في المقام الأول ، مهمة ضمان حماية الأفراد .

لكن لا بد من طرح مسألة العمل الدولي اذا تبين أن الدول غير جديرة بهذه المهمة ، وذلك عندما تخل بالمبادئ الأساسية المجسدة في الميثاق وتصبح جلادا بدل أن تكون من باب أولى حامية للأفراد .

ومن البديهي أن هذه المشكلة تثير لدينا استفهاما دائما ، خاصة وأن انتقال المعلومات وتأثير الرأي العام الدولي يزيدان في إلحاحية هذه المسائل .

وفي هذه الظروف ، ينبغي للمجتمع الدولي ، أي للمنظمات الدولية أو العالمية أو الاقليمية ، أن ينوب عن الدول المقصرة . والأمر يتعلق ببنية قانونية ومؤسسية ليس فيها ما يزعج ولا يبدو لي أنها تتعدى على المفهوم العصري للسيادة . فأنا أطرح - باسمنا جميعا - السؤال التالي: هل يحق للدولة التي تشوه الفكرة الجميلة التي تجسدها السيادة ، باستخدامها بشكل واضح استخداما يشجبه الضمير العالمي والقانون ، أن تأمل في أن تحظى بالاحترام الكامل من قبل المجتمع الدولي! فعندما تصبح السيادة الحجة النهائية التي تتذرع بها الأنظمة الاستبدادية لانتهاك حقوق وحريات الرجال والنساء والأطفال بعيدا عن الأنظار ، عندئذ أقول - وبجدية بالغة - إن هذه السيادة قد أدانها التاريخ .

وفضلا عن ذلك ، يبدو لي أن طرح العمل الدولي وتوجيهه على هذا النحو هما في صالح جميع أعضاء المجتمع الدولي . فليس هنالك أضر بالدول ذاتها من السماح لجمعيات خاصة أو لمنظمات غير حكومية - مهما كانت متحمسة - بأن تأخذ وحدها على عاتقها مهمة حماية حقوق الانسان داخل الدول .

أجل ، ينبغي أن تقتنع الدول بأن الرقابة التي يمارسها المجتمع الدولي هي في نهاية المطاف أكثر أنواع الرقابة احتراما لسياداتها واختصاصاتها .

لقد كان مؤتمر فيينا إذن محقا عندما قرر تقييم الطرق والآليات الخاصة بضمان حقوق الانسان بهدف تحسينها . فمن المهم فعلا أن نكون جميعنا هنا مدركين للتطور الذي حصل فيما يتعلق بعمليات الرقابة هذه على المستوى الاداري ، وعلى المستوى القضائي وفي المجال التنفيذي .

*

فعلى المستوى الاداري ، ما انفكت الاجراءات الرامية الى ضمان حقوق الانسان تتضاعف منذ أعوام ، لا في كنف منظمة الامم المتحدة فحسب ، وانما كذلك داخل وكالات متخصصة مثل منظمة العمل الدولية أو اليونسكو ، أو داخل مؤسسات اقليمية كمجلس أوروبا أو منظمة الدول الامريكية .

ففي داخل الأمم المتحدة ، يمكن فعلا ملاحظة تكاثر الهيئات المكلفة بالسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية أو تلك تنفيذا حسنا . وكل واحد يفكر في الدور الذي تؤديه مثلا اللجنة المعنية بحقوق الانسان ، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة القضاء على التمييز العنصري ، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ، ولجنة مناهضة التعذيب ، ولجنة حقوق الطفل ... .

وعلى المستوى العام ، يجدر فسح مكان خاص للجنة حقوق الانسان ولمركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان .

وقد شهد هذا المركز بوجه خاص تطورا عميقا خلال الأعوام الماضية .

فبعد أن كان هذا المركز مصمما في البداية لاجراء دراسات وجمع معلومات عن جميع الجوانب الخاصة بحقوق الانسان ، دفع شيئا فشيئا الى المساهمة في تنفيذ الاتفاقيات والمشاركة في لجان مخصصة مؤلفة من مقررين خاصين ومكلفة بالتحقيق في مواضيع متنوعة تشمل حالات الاعدام بمحاكمة مقتضبة ، وحالات الاختفاء والاحتجاز التعسفي ، الخ ... .

واذ يضطلع هذا المركز بمهام أمانة مختلف الهيئات المختصة في مجال حقوق الانسان ، فانه يأخذ في الاعتبار كل سنة آلاف العرائض التي

يفضي بعضها ، بفضل ارادة لجنة حقوق الانسان ، الى ايفاد بعثات تحقيق ميدانية .

واخيرا ، دفع مركز حقوق الانسان الى تولي مهمة تقديم المساعدة واسداء المشورة الفنية الى الدول . وتتعلق هذه المساعدة بالتحضير للانتخابات وصياغة الدساتير ، كما تتعلق بتعزيز الهياكل القانونية للدول التي تطلب هذه المساعدة .

*

لكن ضمان حقوق الانسان يعني أيضا إقامة عمليات رقابة قضائية لقمع الانتهاكات المحتملة .

وفي هذا المجال ، فتحت المنظمات الاقليمية طرقا ، وخاصة في اطار مجلس أوروبا بواسطة انشاء المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ، أو في القارة الأمريكية ، في اطار محكمة البلدان الأمريكية .

لذلك ، ينبغي تسليط الضوء على الجهود المبذولة في الوقت الحاضر داخل الأمم المتحدة من أجل انشاء محكمة جنائية دولية دائمة وكذلك محكمة دولية مخصصة تكلف بالنظر في الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا .

ففيما يتعلق بهذه المحكمة الأخيرة ، قرر مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي انشاءها "من أجل مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في اقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١" .

ولا ريب أن مجلس الأمن قد منح ذاته ولاية جديدة عندما طلب الى الأمين العام أن يدرس هذا المشروع . ويبدو لي أنه ينبغي انشاء هذه المحكمة بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن بالاستناد الى الفصل السابع من الميثاق . فقد تكون ميزة هذه الطريقة أنها سريعة وفورية التنفيذ ، إذ إن الدول جميعها ستكون ملزمة باتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ قرار يتخذ بهذا الشكل . وهكذا ، يكون مجلس الأمن قد انشأ بالتأكيد ، في اطار تدبير قسري ، جهازا فرعيا بالمعنى الوارد في المادة ٢٩ من الميثاق ، ولكنه جهاز ذو طابع قضائي .

*

ولا أريد أن أذكر تطور التدابير التي تتخذها المنظمة لضمان حقوق الانسان دون الاشارة الى العمل الحاسم الذي تقوم به الجمعية العامة للأمم المتحدة في ميدان المساعدة الانسانية .

فمنذ أن اعتمدت الجمعية العامة ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، القرار ١٣١/٤٣ المتعلق بتقديم المساعدة الانسانية الى ضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة ، أصبح مفهوم الحق في المساعدة الانسانية ، بشكل ما ، أحد الأبعاد العملية لضمان حقوق الانسان .

إننا نعرف دور هذا التطور في عمل الأمم المتحدة في السودان أو في الصومال ، أو في حالة العراق الخاصة ، أو اليوم في يوغوسلافيا السابقة .

ومرة أخرى ، ليس القصد من هذه القرارات إقرار شكل ما من أشكال الحق في التدخل وإنما فقط مراعاة فكرة أساسية دافعة للتطور الحالي في مجال حماية حقوق الانسان: ألا وهي الصلة القائمة بين هذه الحماية وحتمية تحقيق الديمقراطية الذي يأخذه المجتمع الدولي ، بحق ، على عاتقه في يومنا هذا .

*

* *

إن <u>حتمية تحقيق الديمقراطية</u> هي آخر قواعد السلوك - وأهمها دون شك - التي ينبغي أن توجه أعمالنا . وهذه الحتمية تفرض ذاتها تدريجيا على الضمير الدولي . فعملية ارساء الديمقراطية لا تنفصل في مخيلتي عن حماية حقوق الانسان . وبمزيد من التحديد ، تشكل الديمقراطية المشروع السياسي الذي ينبغي أن تندرج فيه مسألة ضمان حقوق الانسان!

وأنا ، إذ أقول هذا ، لا أريد أن أقتصر على مجرد تأكيد مبدئي أو أن أستسلم لأمر دارج ، بل ان ألاحظ بالفعل أن الديمقراطية هي النظام السياسي الذي تتأكد فيه حقوق الأفراد بأكثر ما يكون من الحرية وأنه بهذا الشكل لا يمكن فصل العمل الذي تقوم به منظمة الأمم

المتحدة لصالح حقوق الانسان عن إقامة أنظمة ديمقراطية في المجتمع الدولي .

وهنا أيضا ، يجدر توضيح هذه الفكرة كي لا تصدم بعض الناس .

فأنا عندما ألح ، بعد الكثير ممن سبقوني ، على حتمية تحقيق الديمقراطية ، لا أعني بذلك تحريض الدول على القيام بأي تقليد ايمائي ، ولا دعوتها الى الأخذ بأشكال سياسية مستوردة من الخارج ، ولا بالأحرى ارضاء بعض الدول الغربية . بل إن ما أعنيه عكس ذلك تماما . ولا بد من التشديد على أن الديمقراطية ليست حكرا لأحد . فهي يمكن ، بل ويجب ، أن تستوعبها جميع الثقافات . كما أنها يمكن أن تتقمص أشكالا عديدة ، لكي تندمج اندماجا أفضل في واقع الشعوب . فالديمقراطية ليست نموذجا ينسخ من دول معينة وانما هي هدف ينبغي لجميع الشعوب بلوغه! انها التعبير السياسي لتراثنا المشترك . وهي خير ينبغي أن يتقاسمه الجميع . وهكذا فهي تكتسي بعدا عالميا ، شأنها في ذلك شأن حقوق الانسان!

وينبغي أن يقتنع كل واحد بهذا فنتجنب كل سوء فهم وكل سوء تفاهم . ولا يجب أن يكون تحقيق الديمقراطية مصدر قلق للبعض وانما ، على العكس من ذلك ، يجب أن يكون هدفا تتطلع إليه جميع الدول! وفي اطار هذا المفهوم يتوجب على منظمة الأمم المتحدة ، في سياق مهمتها الرامية الى ضمان حقوق الانسان ، مساعدة الدول - التي هي في أكثر الحالات من أفقر الدول - على شق طريقها ، الوعرة دائما ، لتحقيق الديمقراطية .

*

هكذا ينبغي أن تقوم الصلة ، التي بدأت تفرض ذاتها على أذهاننا ، بين التنمية والديمقراطية وحقوق الانسان ، بعيدا عن المجادلات العقيمة ، وبشكل بناء .

وهناك أمر أكيد وهو أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تعزيز الديمقراطية ، وبالتالي دون احترام حقوق الانسان . ونحن جميعا نعرف أن الخطوات الأولى التي خطتها بعض البلدان في طريق التنمية كانت مصحوبة في بعض الأحيان بممارسات غير ديمقراطية وبسياسات

استبدادية . ولكننا نعرف أيضا أن هذه الدول ، اذا لم تبادر الى اجراء اصلاحات ديمقراطية بعد احراز النتائج الاقتصادية الأولى ، فلن تحقق في نهاية المطاف سوى نمو مبتسر يكون مصدر حالات من التفاوت المتزايد واضطرابات اجتماعية في المستقبل .

فالديمقراطية وحدها هي التي تعطي التنمية مدلولها .

وينبغي أن يدفع هذا التحليل البلدان المتقدمة الى اعتماد موقف مسؤول أكثر فأكثر ازاء الدول النامية التي بدأت تشق طريقها نحو تحقيق الديمقراطية . ولا بد أكثر من أي وقت مضى أن يزن كل واحد قدر مسؤوليته في ما يشكل مغامرة جماعية . ولا بد أن يفهم كل واحد أن تقديم الاعانة الى التنمية هو الذي يشجع ارساء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان . وهذا الأمر لا يخفف بأي شكل كان من المسؤولية الملحة التي تقع على عاتق جميع الدول ، بما فيها البلدان النامية ، بشأن تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان داخل بلدانها بالذات . إن المجتمع الدولي بأسره معني ، لأن تنمية كل واحد هي الوحيدة الكفيلة بضمان السلم للجميع !

*

والواقع أن كل يوم يمر يثبت لنا أن الأنظمة الاستبدادية هي ، على وجه الاحتمال ، محرضة على الحرب وأن الديمقراطية ، على العكس من ذلك ، هي ضمانة للسلم إلى حد كبير . ولا يوجد دليل أفضل من الولايات المخولة لقوات الأمم المتحدة يبين الصلة التي تعقدها منظمة الأمم المتحدة ، على المستوى التنفيذي وبأكثر الطرق تحديدا ، بين حفظ السلم واقامة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان .

والولاية المخولة لعملية الأمم المتحدة في ناميبيا منذ نيسان/أبريل ١٩٨٩ حتى آذار/مارس ١٩٩٠ سبق أن كانت تنطوي على جميع عناصر هذا التطور . ومنذ عام ١٩٩١ ، تتضمن بعض العمليات الكبيرة ، كجزء من مهمتها ، هذا البعد السياسي المتعلق بحماية حقوق الانسان واستعادة الديمقراطية . وهذا هو الحال في العمليات الجارية في أنغولا وموزامبيق والسلفادور والصومال ، وبطبيعة الحال ، في كمبوديا .

ومن ناحية أخرى ، فان دولا كثيرة تعي جيدا الأهمية التي تمثلها في نظرها المساعدة الانتخابية التي ترغب أكثر فأكثر في الحصول عليها من منظمة الأمم المتحدة .

ومنذ عام ١٩٨٩ ، شكلت بعثة للتأكد من صحة العملية الانتخابية في نيكاراغوا . وفي العام التالي ، أوفدت بعثة مماثلة الى هايتي . وفيما بعد ، تضاعفت طلبات المساعدة الانتخابية بمعدل مطرد ، وأيدت الجمعية العامة في خريف ١٩٩١ إنشاء وحدة للمساعدة الانتخابية ، في نطاق ادارة الشؤون السياسية ، وقد بدأت هذه الوحدة العمل في نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

ومنذ ذلك الحين ، أصبح بوسع الأمم المتحدة ، وقد تزودت بهذه الأداة الجديدة ، أن تستجيب على نحو أفضل لطلبات المساعدة الانتخابية التي قدمتها دول كثيرة هي: اثيوبيا والأرجنتين واريتريا وأوغندا وبوروندي وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي ورومانيا والسنغال وسيشيل وغيانا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وكولومبيا والكونغو وكينيا وليسوتو ومالي ومدغشقر وملاوي والنيجر ... والقائمة مؤشرة بحق ... .

وتتعلق هذه الطلبات سواء بتنظيم الانتخابات وباجرائها أو بالاشراف عليها والتأكد من صحتها ، وسواء بالتنسيق بين المراقبين الدوليين الموفدين إلى الموقع أو بجميع أشكال المساعدة التقنية المطلوبة من أجل حسن سير الانتخابات الديمقراطية .

وتلك مهمة كبيرة تضطلع بها الأمم المتحدة وينبغي التأكيد على أهميتها . ومع ذلك ، فلا ينبغي إغفال حدودها . ذلك أن الاشراف على الانتخابات ورصدها لا يعنيان في حد ذاتهما ضمانة طويلة الأجل للسير على طريق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان . تدل على ذلك ، للأسف ، تجربتا أنغولا وهايتي . فلا يسع منظمة الأمم المتحدة أن تضمن أنه سيتوافر ، في البلد ، وعي بالديمقراطية يكفي لاحترام نتيجة الانتخابات .

ينبغي من ثم قطع شوط أبعد . ينبغي مساعدة الدول على تغيير العقليات ، وإقناعها بالسير على طريق الاصلاحات الهيكلية . وهكذا ينبغي أن يكون بوسع مظمة الأمم المتحدة أن تقدم اليها مساعدة تقنية

تسمح بتكييف المؤسسات ، وتثقيف المواطنين ، وتدريب قادة ، ووضع أنظمة تحترم الديمقراطية وتحرص على احترام حقوق الانسان . وأنا أفكر ، بصفة خاصة ، في أهمية انشاء هيئات قضائية مستقلة ، وتشكيل جيش يحترم دولة القانون ، وتكوين شرطة تضمن الحريات العامة ، وإنشاء أنظمة لتعليم الأهالي في مجال حقوق الانسان .

نعم ، انني لعلى يقين من أن علينا أن نقيم ورشة عمل عالمية لتعليم الحقوق المدنية !

وهذه التوعية الدولية بحقوق الانسان وهذه المشاركة من الجميع هما وحدهما اللتان يمكن أن تسمحا ، في المستقبل ، بمنع الانتهاكات التي تستنكرها ضمائرنا ويدينها القانون . ومن ثم من الملح هنا ، كما في المجالات الأخرى ، تنفيذ دبلوماسية وقائية .

وأنا أنتظر من المؤتمر اقتراحات ، وابتكارات ، ومشاريع لاعطاء دبلوماسية حقوق الانسان هذه قواما أكبر فأكبر .

* *
*

أصحاب السعادة ،
سيداتي وسادتي ،

لقد رغبت في أن أبين لكم ، عن طريق هذه التأملات وهذه الأمثلة ، أن منظمة الأمم المتحدة استطاعت بالفعل أن تسلك منعطفا حاسما في تاريخها . ومنذ الآن ، فان الارادة لاحترام حقوق الانسان ، تتجسد في جميع أعمالنا ، شيئا فشيئا ، عن طريق اجراءات محددة وعملية .

ولقد كان هذا بالنسبة الينا درسا رئيسيا . وينبغي أن يظل ماثلا في وجداننا طوال هذا المؤتمر: ان حماية حقوق الانسان تمثل هدفا محددا وعاما في آن واحد . فهو يدعونا ، من ناحية ، الى أن نحدد حقوقا أكثر دقة بلا انقطاع ، وأن نتخيل تدابير أكثر فعالية باستمرار . ولكنه يبين لنا ، من ناحية أخرى ، ان حقوق الانسان تتغلغل في جميع أنشطة منظمتنا ، وتشكل بالنسبة لها ، الأساس الأول والهدف الأسمى في الوقت نفسه .

فاسمحوا لي ، اذن ، أن أوجه على سبيل الختام ، وفي مطلع هذا المؤتمر ، نداء نهائيا :

فلتهيئ لنا حقوق الانسان ، هنا ، مجالا رحبا للتضامن والمسؤولية !

ولتحقق التلاحم بين مجتمع الدول ومجتمع البشر !

ولتصبح حقوق الانسان ، أخيرا ، هي اللغة المشتركة للبشرية جمعاء !

* *
*